



لجنة الأمن الغذائي العالمي

| |
|--------------------------------------------------------------------|
| الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية" |
| روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017 |
| كلمة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |

أصحاب المعالي والسعادة،

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن للأمن الغذائي العالمي أن يتحقق إلا من خلال الأمن الغذائي المحلي. فعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع لا يتزايد وحسب وإنما أصبحوا منتشرين في العالم أجمع، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ومعظمهم من سكان الأرياف.

لذا، فإن الطريق إلى الأمن الغذائي العالمي يجب أن تمر عبر المناطق الريفية حيث يعيش السواد الأعظم من أشد السكان فقراً وجوعاً. بيد أن تحقيق هذا الهدف رهن بالاستثمارات المستدامة على المستوى الوطني، وبإرساء البيئة المؤاتية لذلك.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على مبدئين أساسيين لخطة عام 2030: أي "عدم إهمال أحد"، وقدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوليها.

وإن تزايد انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي لمدعاة قلق، شأنهما شأن الصراعات والصدمات المناخية التي تسببت في تفاقمهما. ولكن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو التالي: ما الاستراتيجيات المطلوبة لزيادة تأثيرنا على أرض الواقع، في البلدان التي تعاني الجوع؟



mv022

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية على الزراعة وبالأخص على أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة. فالتنمية الريفية تمرّ عبر الإنتاج الريفي وتحويل الأرياف.

ولكي يكون العمل شامل الأثر، عليه أن يبلغ الفقراء ومن يعاني الجوع في أي مكان. بعبارة أخرى، ينبغي له أن يستهدف الأشخاص وأن ينفذ في سياقات متنوعة جداً. ولهذا الغاية علينا بالتعاون الوثيق مع الحكومات ودعم الاستراتيجيات الوطنية والتوفيق بين جهودنا وجهودها.

ومفاد الدرس الذي نستخلصه من تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" أنه بوسع الجوع الظهور من جديد، لا بل بقوة أكبر من ذي قبل. ووحدها الاستراتيجيات والاستثمارات الطويلة الأجل قادرة على وضع حدّ للجوع واللفقر وعلى منع عودتهما على حد سواء. تلك هي الاستدامة، بعبارة أخرى.

وفي عام 2016، بلغت القيمة الإجمالية لحافظة مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 6 مليارات دولار أمريكي، كان نصفها في أفريقيا. ومع احتساب التمويلات المشتركة ومساهمات البلدان، تصل قيمتها إلى 13.4 مليارات دولار أمريكي. ويدل هذا الرقم المتواضع بشكل ملموس على القوى المضاعفة التي يتحلى بها حشد التمويل المشترك، وتعزيز الالتزام لصالح الاستثمار الريفي على المستوى الوطني، وتجديد جهودنا معاً ووضع حد لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية.

وبالنظر إلى التحديات المتنامية الناجمة عن التغيرات المناخية والهشاشة والصراعات والتعقيد المتزايد للسياق الذي نعمل فيه، يكتسي الالتزام السياسي أهمية متزايدة. وقد التزمت الوكالات التي توجد مقارها في روما بتنسيق أنشطتها بشكل أوثق كي تعزز بصورة جماعية أعمال اللجنة.

أما اللجنة، باعتبارها المنبر العالمي الرئيسي للجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، فتساهم بقوة في السياسات، غير أنّ علينا حل مشكلة أخرى وهي تعزيز الالتزام على مستوى البلدان.

والظروف المسببة للجوع ترتبط ارتباطاً جلياً بضعف السياسات وسوء الحوكمة وغياب الدعم المستدام للسياسات والإجراءات الوطنية والعالمية على صعيد الأمن الغذائي. وفي هذا المجال يمكن للجنة أن تمارس تأثيراً أكبر.

وتعدّ اللجنة وسيلة قويّة، وهي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها. والمهم في هذه المرحلة إيجاد السبل لزيادة استيعاب الخطوط التوجيهية في مجال السياسات التي تصاغ من خلال اللجنة على المستوى القطري. ويتمثل أحد الحلول في تعبئة منظمات أخرى مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية (من قبيل الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) من أجل نشر الخطوط التوجيهية للجنة وتعميمها بفعالية أكبر وعلى نطاق أوسع.

ويمكن زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجنة كذلك، مثلاً عبر تعزيز إشراك سكان الريف أي الشريحة التي نرمي إلى خدمتها.

ولكي تصبح مطامح خطة عام 2030 حقيقة ملموسة، ينبغي لكل المؤسسات أن تمارس عملية مراجعة ذاتية لكي تحدد المواطن التي يمكنها تحسينها، وكيف يمكنها كذلك أن تحسّن دورها كجهات شريكة. وأنا أكيد من أنّ جميعنا تواق إلى المساهمة في هذه العملية لدى اللجنة.

شكراً على حسن إصغائكم.